التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد

م. رائد سلمان فاضل *

الملخص

تلعب التربية والتعليم دورين أساسيين في مواجهة الفساد، فالتربية تخلق التنشئة الصحيحة للصغار بما يسمح ببناء الشخصية بشكل متوازن لتصبح عنصراً فاعلاً في المجتمع من حيث خصائصها ، ويتحقق ذلك من خلال علاقتها بالممارسة الديمقراطية لدور الفرد عند الرشد، فيما يلعب التعليم دوراً أساسياً في خلق دور بَناء للفرد في المجتمع عبر التهيئة لمستوى علمي خلاّق ومبدع بحيث يسمح كلا الأمرين للراشد بأن يلعب دوراً في حماية بلده من الفساد فيتحول دور الفرد إلى عنصر أيجابي في خلق مجتمع محصّن بالعدالة والقانون بما يؤدي إلى إيجاد مجتمع ناهض يغيّر واقعه والواقع الإنساني المحيط به لغد أفضل بإذن الله.

* . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

E – mail : raid salman@yahoo.com

Abstract

Social Up bringing and education play two fundamental roles in Confronting the corruption where social upbringing creates the correct , atmosphere for children in a way permits to build the balanceable Personality which leads to create an active element in the society regarding the characteristics of personality. This comes through its relationship with the democratic practice concerning the individual's role in the age of maturity whereas the education plays an essential role in creating a role for the individual in the society through the educational scientific body for a creative and high standard to the extent that both alimonies "social upbringing – education " for the mature person should play a role in protecting his country from corruption so the individual's role will change into a building element to create a society guarded by the Justice and law in a way that leads to create a leading society that has the ability to change its reality the human reality surrounding it.

المنهجية

أولاً : أهمية البحث:

يتعلق البحث بالتربية والتنشئة في مجتمع ديمقراطي ، وتبعاً لذلك يؤمن بالحرية، وإن إيجاد العلاقة المبدعة بينهما ترتبط بتأثيرهم هذا على الإنسان منذ نشأته طفلاً وحتى مرحلة الرشد، ودوره بالتالي في اتخاذ القرار، وكون عنصر التربية في بناء إنسان فاعل في مجتمعه غاية في الأهمية، وهذا بالضرورة يستتبع دراسة العلاقة بالتعليم وعلاقته بالفساد، فالتربية تخلق إنساناً قادراً والتعليم يوجه هذا الإنسان القادر باتجاه علمي فعّال لغد أفضل له ولمجتمعه عبر التهيئة العملية لممارسة دوره في المجتمع في سياق وظيفي وعملي تخلقه عملية المزج بين التربية والتعليم ، وبالتالي خلق الاستعداد لديه لمواجهة حالة الفساد التي أصبحت تستوجب الدراسة بعمق، لإعداد إستراتيجيات وسياسات وإجراءات لمواجهتها من قبل أفراد مجتمع ناضجين أنفعالياً وقادرين علمياً.

ثانياً : منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي لمفهومي التربية والتعليم والعلاقة بينهما ، واعتمد المنهج التحليلي لإيجاد الطرائق والوسائل القادرة على مواجهة الفساد سواء ما يتعلق منها بالتربية كالوسائل التربوية لخلق الاستعداد القيمي لدى الفرد من جهة، والإمكانيات العلمية لديه والمطلوبة لمواجهة الفساد عبر عملية التعليم من جهة أخرى، وكذلك تصنيف الفساد وأهداف الجهات الراعية له ، وكذلك اعتماد المنهج التحليلي في دراسة عدة متغيرات لها علاقة بالفساد .

ثالثاً : مشكلة البحث:

إن اكتشاف علاقة التربية في تنشئة مواطن قادر وفاعل في وطنه يكون عبر تربيته في منظومة قيم تدعم السلوك الديمقراطي، ومن ثم بالتعلم على أساس راقي من خلال منظومة تعليم راقية وصولاً للمراحل الأعلى لبلوغ مستوى علمي ومعرفي متقدم، وبالتالي إيجاد العلاقة مع التعليم لمواجهة الفساد، وبالتالي خلق مجتمع قادر على بناء غده على نحو تمثل فيه الديمقراطية عنصراً حاسماً للشخصية العراقية قادرة على الإنجاز والإبداع والتألق ، كون السلوك الفاسد يعزز الديكتاتورية والتسلط وأنماط

السلوك الفاسد كالرشوة والمحسوبية وفقدان قيم المواطنة والوطنية والأخلال بالعلاقة مع الآخر ، أياً كان هذا الآخر ، لحساب الأنانية وضيق الأفق والتردي في هاوية الجريمة .

رابعاً : هدف البحث :

الأشارة إلى أهمية التربية والتعليم كونهما يمثلان مجالين أساسيين في بناء شخصية مواطن أيجابي يساهم في بناء وطنه لأعادة صياغة دوره ومجاله الأنساني مع الدولة من جهة ومع المجتمع من جهة أخرى ، وبالتالي بناء العلاقة الفلسفية ، "مواطن" و "مواطنة" و "وطنية".

خامساً : فرضيات البحث :

١-أن تعليم الناشئة القيم الراقية تجعل منهم أفراداً نشطين لخدمة المجتمع قادرين على التصرف من خلال أحترام القانون وتطبيقه بما ينسجم مع التشريعات السماوية والقوانين والأعراف السائدة عند البلوغ.

٢-أمتلاك "الأرادة السياسية" لدى النخبة السياسية باتجاه "يعزم" على تفعيل القانون وتطبيقه "لكشف" الفساد و "محاسبة" المفسدين من خلال أمتلاكها "رؤية" بما تشكل معه بِعَدِّها عنصراً حاكماً لغرض بناء مجتمع يسوده العدل.

٣-وجود "نخبة" ثقافية تمتلك جدارة علمية راقية ، تصوغ الأستراتيجيات لمكافحة الفساد من خلال "رؤية" علمية رصينة تساهم بها في مكافحة الفساد فعلياًأمر مهم للنجاح في صياغة وتنفيذ هذه الأستراتيجية.

٤-التعلم له بعد أساسي أيجابي في خلق طبقة مثقفة تقود المجتمع بأتجاه مواجهة الفساد والمفسدين.

٥-التعلم له بعد سلبي ، كونه يشجع المفسدين على تطوير مهارات جديدة متفوقة لغرض تمرير الفساد من خلال المخادعة والتضليل.

المبحث الأول

أولاً: المواطنة والديمقراطية

ارتبطت التربية بفهم اجتماعي شمولي، وبالذات بمفاهيم الخصوصية والهوية والمواطنة والوطنية، وغيرها ممن يمكن استحضاره في هذا المقام، كما أصبح لمسألة التربية على المواطنة مكانة محورية في الخطاب التربوي المعاصر والدولة الوطنية الحديثة(١).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتؤكد على أن "المواطنة تدلُّ على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ". وتضيف" على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي مناصب عامة "(٢).

على أن كلاً من المواطنة والديمقراطية يحتاجان إلى ما يحفظ استمراريتهما وتجذرهما الاجتماعي من ترسانات قانونية ومساطر وآليات ومؤسسات "الدستور، البرلمان، الانتخابات، القضاء، الخ ، فإنها في الوقت ذاته في حاجة ربما أكثر أهمية إلى "عدد وآليات ثقافية وتربوية"، تعمل بالموازات مع غيرها من الآليات المذكورة على ترسيخها في الفكر والوجدان والسلوك وتحويلها من مجرد مبادئ أو قوانين أو شعارات إلى ثقافة مجتمعية عامَّة(٣).

ومبدأ المواطنة في مختلف أسسه ومقوماته، على علاقة وثيقة بمبدأ الديمقراطية باعتبارها كما هو معروف، حكم في سياق مجتمع ما، كقيمة سوسيوثقافية موجهة للتفكير والوجدان الفردي والجماعي لنماذج الفعل والسلوك، ويتطلب ذلك شروط ومستلزمات البناء المتوازن لديمقراطية سليمة وهي كالآتي(٤):

١- عدّ الشعب مصدراً لكل السلطات.

٢- المساواة الشاملة أمام أحكام القانون.

٣- تجاوز مركزية السلطات والفصل المنهجي والقانوني بينها.

٤- الحماية الدستورية والقانونية والقضائية والاجتماعية للحريات والحقوق العامة للمواطنين.

٥- الاحتكام إلى صناديق الاقتراع في تداول سلمي وحضاري للسلطة.

ولقد برز مفهوم نقدي للتربية يتجاوز الرؤية الاختزالية التي تقوم على المنظور الاقتصادي (Economiciste) أو المنظور المقاولاتي (Entreprenariste) يستهدف تجاوز الرؤية آنفة الذكر، مؤكداً على تعددية أبعادها ووظائفها التكوينية والثقافية والسياسية والسوسيواقتصادية والحضارية متكاملة ومرتبطة بسياق مجتمعي متعينين في الزمان والمكان[٥].

وامتداداً من الحقل التربوي وصولاً إلى الفضاء الاجتماعي تتداخل خيوط شبكة معقدة ومؤثرة من الشروط والعوائق التي تتناقض مع قيم ومبادئ المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان وكل مقومات مجتمع الجدارة والحداثة التي تعزز في الوقت نفسه آليات لا عقلانية، كالرشوة والمحسوبية والزبونية والأنانية والانعزالية وتقديس المصلحة الخاصة، كل هذا بدلاً من أن يسهم في توفير مناخ لتبلور ثقافة سياسية جديدة تشكل "مواطناً عضويا" منخرطاً في اهتمامات مجتمعه السياسية والاجتماعية والحضارية وبدلاً من ذلك نجد بروز "نسق" قيمي مُكَرس في العديد من مكوناته بما يمكن تسميته "ثقافة الرداءة" والتي لا تزال تشكل العقبة الكبرى في مسار التحول الحداثي في مجتمعاتنا العربية عمداً[٦].

إنَّ هذه الشقوة والغثائية حالة لا تستغرب حينما لا يكون هنالك معيار واضح تقاس عليه الأمور[٧]، فإن المواطنة تعد نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترنة بولادة الدولة الحديثة[٨]. ويُفرَق بين المواطنة والوطنية على أساس أن الوطنية تدل على انتماء الشخص إلى دولة قومية، وأنها تخلق تضامناً في أداء الواجبات أما المواطنة فإنها تمنح حقوقاً[٩]. ولابد من الأشار إلى أن الأنظمة الدكتاتورية لا تعزز الشراكة مع كافة فئات المجتمع ، فهي تهمش الأغلبية الدنيا وتحد بقوة من تطلعات الطبقة الوسطى ، إن الفئات الهامشية الكثيفة العدد من الصعب أن تحيا حياة سياسية خصبة أو تتمتع بهذه المسحة من الأشكال الديمقراطية التي يسمح بها النظام الديكتاتوري وعلى نطاق هزيل ومحدود جداً، ولن تطول هذه الفئات مطلقاً ثمار الليبرالية السياسية، فإذا ذهبت إلى صناديق الاقتراع، يكون ذلك لصالح أفراد من النخبة، ليس لها أحزاب سياسية تؤطرها، أو تدافع عن مصالحها، والوعي "عادة" يأتي

من الخارج، ولهذا يمكن عملياً أن يتسلل إلى بعض أفراد هذه الفئة أفكار متطرفة سواء لجهة اليمين أو جهة اليسار، من بعض الأفراد النشيطين في الطبقة الوسطى الذين بالضرورة يتسمون بالطموح للصعود والتسلق، وهنا تتحرك دولة النخبة فتصفهم بالإرهاب والتطرف ، لقطع الأتصال بينهم وبين عموم الفئات الهامشية في المجتمع، لعزل تأثيرهم على المجتمع ككل وإبقاء تأثيرها هو القائم والمستمر حصراً ،ومن ثمَّ التحول إلى تصفية هذه الفلول من الطبقة الوسطى، وإحكام السيطرة على مجالات تأثير هذه الفئات الهامشية الموصوفة بـ "الأغلبية" [١٠] ، لفرض الخيارات التي تراها مناسبة عليهم ، وبالتالي يستمر وجود الدولة على وفق ما تراه النخبة الحاكمة ليس إلا. فالأنظمة الشمولية تمنع الرأي الآخر وهي تمارس بهذا الشكل ما يعرف بـ "أرهاب الدولة".

ثانياً : آليات لضمان نجاح الديمقراطية :

هنالك آليات عدة لضمان نجاح الديمقراطية[١١] :

١-العدالة في توزيع الثروة والمحاسبة الدقيقة لكل مسؤول في المستويات المختلفة.

٢-العدالة أساس الحكم، والحكم الصالح الذي يقوم على مبدأ صيانة حرية المواطنين.

٣-الكرامة الأنسانية يبدأ تطويرها كمفهوم عبر مبدأ العدالة.

٤-إن الكرامة الأنسانية هي النواة الحقيقية لأنطلاق المجتمع وتطوره ، ولا ضمان لأي كرامة إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

٥-أحترام القانون، وأن المواطنين أمام القانون سواء.

٦-توسيع قاعدة الحريات الفردية.

٧-جعل الديمقراطية ممارسة ثقافية متجذرة، وليس طارئة أو شكلية تمارس في المراحل العمرية المختلفة بدءاً من المنزل، وأصلها التفاهم والحوار لا الزجر والنهي والردع.

إذ لا بد أن يلعب الأب دوراً بناءاً في خلق ذلك بدلاً من أن يمارس دوراً تسلطياً ودكتاتورياً داخل الأسرة. ويرى (توكفيل)[١٢] إن الأب لم يعد يمارس سلطة ما، فقد تُهمل أوامره، لأن الجميع أحرار، وهذا بعد آخر لممارسة الحرية بعيداً عن الديكتاتورية، وهنا فلابد أن يكون ذلك ولكن ليس من خلال إلغاء دور الأب في الأسرة . ويقول (أميل)[١٣] إن التضامن يقوم على التعاون بين أبناء المجتمع الواحد ذوي الانتماءات

المتبادلة، يتأسس على ذلك تحمل المسؤولية للجميع خدمة للصالح العام في المجتمع، وبالتأكيد الأسرة من باب أولى كونها نواة المجتمع. وبالتالي فإن التعاون سواءً داخل الأسرة أو المجتمع يؤدي بالضرورة إلى الاندماج كونه العملية التي تتمثل بإدخال الأجزاء المختلفة داخل الكل، ووضع كل هذه الأجزاء المتجمعة في حالة الشروط نفسها[١٤]، وهذا يسمح بالتفاعل والتكامل ما بين هذه الأجزاء. وهنا فإن التربية كممارسة تشير إلى بعد آخر هو المساواة كونها اندماج الناس في مجتمعهم على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، وعلى العكس اللامساواة هي الاستبعاد والحرمان والإقصاء، وهذه كلها تتضاد مع الديمقراطية، وهنا فإن الاستبعاد الاجتماعي هو محاولة البعض لتأمين مركز متميز على حساب فئة أخرى بإخضاعها[١٥]. علق (فيبر)[١٦] ، على هذا النمط من السلوك المجتمعي ، بأنه أحد أشكال الانغلاق ، إذ إن الديمقراطية تؤمن بالانفتاح على الآخر بدءاً من الأسرة، بحيث يصبح التعايش ثورة على الذات الرافضة للآخر[١٧]. إذ نجد أن العلاقة المبنية على أساس الانفتاح على الآخر هي محور أساسي للديمقراطية، وتبدأ هذه العملية من الأسرة إلى المدرسة فالجامعة، على أساس فهم دور الطفل الذي سيصبح راشداً في المستقبل، ويرى (سينغر)[١٨]. إن المستقبل يلعب دوراً ضخماً وغير مستحب إلى حد كبير في سلوكنا الحاضر، ويرى إن ذات الطفل تعتبر جزئياً مرتدة عما هو في سبيله أن "يكون" أو "لمسار كينونته المستقبلية" ، وأن الهدف الذي يتحرك فيه الطفل هو صورته المستقبلية، وتصوره لما يجب أن يكون عليه، وعلى حد تعبير (توفلر)[١٩]، لا يمكن لإنسان اليوم، أن يفهم الماضي، أو لم يعد كافياً أن يتعلم كيف يفهم الحاضر، لأن بيئة الحاضر سرعان ما تتلاشى، إنه عليه "أن يتعلم كيف يحسب اتجاه معدل التغيير، وأن يتوقعه، إنه بحسب التعبير الفني، أن يتمكن من وضع الفروض الاحتمالية بعيدة المدى حول المستقبل"، ووفق رؤية الباحث "وصولاً لتحديد التصور الدقيق لما يحصل هناك فعلاً ، أي تحديد الواقع القادم من هناك لنلتقيه لاحقاً ، وهو كائن في المستقبل ، الذي سيكون في الواقع كحاضر لاحقاً ، وبالتالي الوصول إلى فهم يعكس حقيقة اليقين القائمة عن فهم وإدراك ورؤية صورة المستقبل هناك بما يرتب إلتزاماً شرعياً وأخلاقياً عالي المستوى" ، وهذا ما يجب على معلم الطفل أن يعلمه إياه، إننا

نعطي أولادنا دروساً في التاريخ فلماذا لا نعطيهم دروساً في المستقبل أيضاً. وهنا فإن هذا الطفل هو شخص راشد، ومسؤول في المستقبل. ونجد أن (النحوي)[٢٠] يرى أنه في الإسلام فإن المسؤوليات والسلوكيات كلها تنبع من الإيمان بالله واليوم الآخر، وهنا فأن البعد الأيماني للشخصية المسلمة يصنع الماضي بالتوبة والحاضر بالعمل الصالح والمستقبل بالنية الحسنة إذ تداخل هذه الأبعاد الثلاثة في بعضها البعض، وهذا في الأصل عائد لوجود هذه الشخصية في هذه الأبعاد الزمنية كافة. أن عملية بناء وصياغة الشخصية تتم داخل الأسرة إبتداءاً ثم المدرسة فالجامعة، ولابد لكل من هذه المراحل التي يراد لها النجاح أن تنطلق من مبادئ ثابتة وأساسية وأن ترمي إلى هدف واضح، ألا وهو البحث عن الحقيقة من وجهة نظر الطرف الآخر، إذ أن أيمان الشخص بصواب رأيه لا يعني أن الطرف الآخر غير صائب، ومتى ما تحقق هذا الفهم ومنهجيته بصورة سليمة إلى جانب الرغبة المتبادلة في الأشتراك في هذا الفهم عند الطرفين، عندها يمكن القول بأن الحوار القائم فعال وله نتائج إيجابية مشتركة[٢١].

ثالثاً : الآثار السلبية التي تخلقها ظاهرة الأستبعاد الأجتماعي :

إننا هنا يمكننا أن نستنتج جملة الآثار السلبية التي تخلقها ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي خلاف الديمقراطية وقبول الآخر، على بنية المجتمع وإضعاف وحدته، وتصدع علاقاته، ومن ثم خلق مختلف التمايزات والانحيازات المنتجة لثقافة الكراهية والحقد وربما الصراعات بين الهويات التي يفترض أن تشكل الهوية الوطنية العراقية الجامعة للمجتمع، ومن هذه الآثار[٢٢]:

١- تصدع بنية المجتمع.

٢- خلخلة نسيج العلاقات الاجتماعية نتيجة هيمنة فئة ما على فئة أخرى.

٣- غياب الشعور بمبدأ العدالة الاجتماعية الذي يجعل المستبعدين في شك من قيم المجتمع والمبادئ الإنسانية.

٤- فقدان الثقة بالآخر.

٥- فقدان الانتماء الوطني لدى الآخر بعد فقدان الأنتماء الوطني لدى الذات، بحيث تكون عملية الفقدان للأنتماء نتيجة وسبب في آن واحد.

رابعاً : العلاقة بين الهوية الوطنية والتربية :

إن الهوية الوطنية العراقية، والتي هي بالضرورة نتاج عملية التربية في الأسرة والمدرسة والجامعة، يجب أن تكون جادة وناضجة لتأخذ زمام المبادرة لبناء الوطن العصري المبني على مقومات الانتماء الوطني الأنموذج والتعايش والتسامح والمساواة والمشاركة والعدل والممارسة الفعلية لمجالات حقوق الإنسان وتحقيق سيادة القانون، كذلك تمكين ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح والصفح ومحاربة لغة الغلو والتطرف، والمبني على المواءمة بين الإصلاح والحداثة من جهة، والأصالة والمعاصرة من جهة أخرى، بما يسمح بتعجيل دور المجتمع في التنمية الشاملة والمستدامة لبناء العراق الجديد(٢٣).

خامساً: التعليم والفساد:

لقد أشارت البحوث العلمية لدور التعليم في مواجهة الفساد وإمتدت كثيراً في شرح طبيعة ونوع ومستوى ودور التعليم في مواجهة الفساد والآثار الناتجة عنه سلباً وإيجاباً.

أ- العلاقة الإيجابية للتعليم في مكافحة الفساد :

أن الدراسات التي تشرح الأثر الإيجابي للتعليم في مواجهة ومكافحة الفساد، التي أجريت في دول عدة ولمجالات متعددة حكومية ، أو غيرها ولمستويات إدارية متباينة، وكذلك تأثيراته المتعددة على المجتمع، وفي هذا المجال ينبغي الإشارة إلى ما قام به برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPP)، الذي تتلخص رؤيته في أن "عند مكافحة الفساد لا يمكن أن يظل المواطنون مجرد طرف سلبي متلقٍ، فهم فاعلون أساسيون ومشاركون ستراتيجيون" وهي رؤية مبنية على أساس "المواطنة" (Civic – Based Approch) ويرى (Svensson , ٢٠٠٥) أن البرامج التقليدية لمكافحة الفساد والتي تستهدف تقليص حجم الدولة وحجم اللوائح والضوابط المفروضة، لم تحقق سوى نجاحات بسيطة في التطبيقات العملية، بينما التوجه نحو المواطنة، يعزز دور المجتمع في المراقبة، ويقترح (Keen, ٢٠٠٠) أن برنامج التعليم العام لا بد أن يشتمل على تعليم في مجال مكافحة الفساد كهدف أول، للحد من احتمالات الفساد في المجتمع، كما ينبغي أن يغطي برنامج التعليم العام سلسلة من الأنشطة التي تشجع وتتبنى

انتشار المعلومات وتزيد الانتباه اتجاه الوعي حيال الفساد. وقد توصلت دراسة (Magnus,etal,٢٠٠٢)[٢٤] إلى إمكانية التعليم في زيادة قدرة وكفاءة الأفراد لمواجهة السلوكيات الفاسدة، لكنه من ناحية أخرى يدعم الفساد أحياناً من خلال عدة قنوات، على سبيل المثال، حالة فساد موظف على مستوى رفيع من التعليم، مما يجعله أكثر دهاءً، وبالتالي فأكتشاف الفساد ومواجهته تصبح أكثر صعوبة فالعلاقة بين التعليم والفساد علاقة متباينة غير متماثلة (Non-monotonic).

وفيما تشير دراسة (Lipset , ١٩٦٠)[٢٥] إلى أستنتاجات أخرى ، وذلك أن الاهتمام بالسياسة من الكماليات، فضلاً عن أنَّ التعليم وسيلة تمكن الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية، ومن ثم يكون لدى الناخبين الأكثر تعليماً وغنى قدرة أكبر على مراقبة الموظفين، وبالتالي التصرف لكبح جماح الفاسد، وعليه فإن الدخل والتعليم المرتفعين يتسمان بفساد أقل.

ومن المتوقع على العموم أن يرتبط التعليم عكسياً بمستوى الفساد، حيث أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الأفراد ازدادت قدرتهم على مقاومة الفساد[٢٦].

وهنا نجد تبايناً في تصور الباحثين لعلاقة الفساد مع التعليم ولكن كلا الرأيين له ما يثبته على صعيد الواقع، وهنا فقد أجرى (Ades & Di Tella,١٩٩٩)[٢٧] دراسة في الفترة القصيرة ١٩٨٩-١٩٩٠ عن الأسباب المختلفة للفساد فاتضح أن المجتمع المدني معبراً عنه برأس المال البشري ومستوى دخل الفرد ومؤشر الحقوق السياسية هو القادر على ضبط الفساد. وأظهرت دراسة سيفنسون (Svensson)[٢٨] عام ٢٠٠٥ عند استعماله لمؤشرات مختلفة وهي: حدوث الرشاوي (Incidence of Bribes) ومؤشر إدراك الفساد (CPI) ومؤشر مخاطرة الدولة أو المخاطرة السياسية (ICRG)، ومؤشر البنك الدولي لرصد ومراقبة الفساد. إنَّ هنالك أدلة قوية على أن ارتفاع المستوى الأولي للدخل وزيادة عدد سنوات الدراسة الإجمالي للسكان عام ١٩٧٠ يؤديان إلى هبوط مستوى الفساد بعد ثلاثين عاماً. واستنتج(سيفنسون) من ذلك أن الارتفاع في مستوى التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري، وما ينتج عنهما من تطورات مؤسسية يؤديان إلى الحد من انتشار الفساد في المجتمع. أما دراسة (Glaeser & Saks, ٢٠٠٤)[٢٩] فوجدت أن المناطق الأعلى في مستوى الدخل

والتعليم تتميز بمستوى أقل من الفساد، حيث أن الناخبين ذوي المستوى الأعلى من التعليم والدخل يكون لديهم استعداد وقدرة أكبر على مراقبة موظفي الحكومة، وكذلك على اتخاذ قرارات ضد هؤلاء الموظفين في حالة انتهاكهم القانون. وتبين الدراسة أن المستويات المرتفعة من التعليم – متضمنة معدلات التخرج العالية – في الفترات الماضية تنبئ بمستويات أقل من الفساد حالياً. كما أشارت هذه الدراسة أن المناطق التي تتميز بوجود مواطنين أكثر غنى وتعليماً يكون سكانها أكثر استعداداً للاهتمام بأنشطة الفساد[٣٠]. كما أشارت دراسة (Maxwell & Winters,٢٠٠٤)[٣١] والتي درست أسباب الفساد في مختلف الولايات الأمريكية خلال (١٩٧٦-٢٠٠٠)، فوجدت أن ارتفاع نسبة خريجي الكليات إلى سكان كل ولاية يعني معدلات فساد أقل، إذ أن المواطنين الحاصلين على تعليم عالي أقل تسامحاً مع الفساد، ومثل هؤلاء تتوفر لديهم معلومات أكثر، وهم يتصرفون في الانتخابات ضد الفاسدين. وأثبتت دراسة (Ades & Telle, ١٩٩٧)[٣٢] أن زيادة متوسط أعوام التعليم للسكان فوق ٢٥ عاماً تؤدي إنخفاض مؤشر الفساد، وذلك بالنسبة إلى (٣٢ دولة) في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢). وتوصلت دراسة أخرى لهما[٣٣] لـ (٥٥ دولة) للفترة (١٩٨١-١٩٨٣) إلى وجود العلاقة ذاتها بين التعليم والفساد.

وأشارت دراسة (Patrawar,٢٠٠٨)[٣٤] أنه كلما ارتفع متوسط أعوام الدراسة، ازدادت نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي والجامعي،انخفض مستوى الفساد في المجتمع، وأشارت الدراسة إلى أهمية التوزيع لرصيد رأس المال البشري بين أفراد المجتمع، إذ كلما ازدادت المساواة في توزيع خدمة التعليم انخفض مستوى الفساد، لأن الأفراد المتعلمين يمكنهم إدراك الفساد في المجتمع والتأثير فيه كبحاً وتحجيماً على مدار حياتهم، كما أشارت إلى أن تأثير حرية الصحافة يكون حينذاك أكبر في المجتمع، وباتجاه إضافي في التحليل والدراسة ، فإن حرية الصحافة تساهم أكثر في مواجهة الفساد من خلال كشفه وفضح المتعاملين به ، وفي دراسة سابقة لهذه، أوضحت أن التعليم يكون فعالاً في الحد من الفساد فقط عندما تكون حرية الصحافة مرتفعة.

ب- الأثر السلبي للتعليم على الفساد:

هناك بحوث أشارت إلى الأثر السلبي للتعليم على الفساد ففي دراسة (Frechette,٢٠٠٦)[٣٥] أستنتج أن زيادة التعليم تؤدي إلى زيادة الفساد، وذلك في دراسة لـ ١٣٥ دولة خلال ١٦ عاماً (١٩٨٢-١٩٩٨). وأشارت دراسة (Ahrend,٢٠٠٢)[٣٦] في متابعة على مدى ١٢ عاماً لـ ١٣٠ دولة أن زيادة التعليم لا تعني بالضرورة تراجع الفساد، فزيادة رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة كفاءة آليات الرقابة، والصحافة أو وجود نظام قضائي مستقل لكنها في نفس الوقت تزيد من قدرة الموظف على ابتداع أساليب أكثر دهاءً للحصول على الرشاوي بحيث تمر دون عقاب، وبالتالي فإن الأستنتاج المهم هنا هو أن ما يحدثه التعليم من تغيرات في الفساد يعتمد على كفاءة المجتمع في مراقبة الموظف العام.

وقد أشارت دراسة (Eicher & et al,٢٠٠٩)[٣٧] أن للتعليم أثرين متضادين لا سيما في الأحزاب المساهمة في العملية السياسية، فهومن جهة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل، ومن ثم العائد على الفساد الذي يحصل عليه الحزب الفاسد، ولكنه من جهة أخرى يزيد من فاعلية المشاركة السياسية ومراقبة مجموع الناخبين الأكثر تعليماً لسلوك الحزب الحاكم، ومن ثم يقلل من احتمالات إعادة انتخاب الأحزاب الفاسدة وبالتالي يعزز من رصيد الممارسة الديمقراطية.

وأوضحت دراسة (Gupta et al , ٢٠٠٠) أن الفساد يؤثر عكسياً في توفير الحكومة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

وعلقت (عمارة، ٢٠١٢)[٣٨] على النتائج السابقة بأن علاقة التعليم بالفساد قضية تحتاج إلى المزيد من الدراسة كونه يحمل تأثيرات متباينة على أرض الواقع.

المبحث الثاني :

اولاً : الفساد "مدخل لمواجهته" :

في تشرين الثاني/٢٠٠٩ عقد المؤتمر الدولي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ابرز ما جاء فيه دور المجتمع الأهلي " المدني" في مكافحة الفساد. إذ وضعت رؤية نتجت من مناقشات المؤتمر أشارة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد من حيث الحصول على المعلومات وتداولها

بشفافية ، حيث لا بد أن تكون عملية وضع التقارير الوطنية في مكافحة الفساد ذات طابع علني ويتم استعراضها أمام المؤتمرات المعنية وأن تكون هناك أشكال من الرقابة الأممية على الجهود المحلية في مكافحة الفساد[٣٩] ، وهذا السياق لا بد أن يكون معتمداً لا سيما في بلدن العالم الثالث على وجه الخصوص وفي عموم بلدان العالم على العموم، إذ تمثل الشفافية والتعامل بوضوح ضرورة للتنمية الوطنية بحيث تصبح فعلياً مسألة حتمية للتنفيذ بما يجعلها سياجاً واقياً يحول دون تقزيم دور العمل الذي يؤديه المجتمع المدني[٤٠].

ثانياً : دور القانون في مكافحة الفساد :

لابد من الأشارة الى إن قانون التنمية هو قانون منهجي أكثر مما هو قانون موضوعي أو إجرائي، وبالتالي فأن صياغة القانون تسبقه عملية وضع فلسفة للتنمية، ومن هنا كانت تسميته "علم التكنولوجيا القانونية للتنمية". أي الكيفية الفنية المعتمدة لصياغة القانون، ولكن المعتمدة على فلسفة واضحة للتنمية الوطنية، ولا بد من الإشارة إلى عدم كفاية الترسانة التشريعية أو الأجهزة الرقابية "وحدهما" لمكافحة الفساد، لذا لا بد من الانتباه إلى أهمية دور "مؤسسة قانونية" تمارس دوراً حيوياً وضرورياً لمكافحة الفساد، وهي "التكنولوجيا القانونية" (Legal Technoligy) والتي إذا توفرت بشكل دقيق صياغةً، فأنها تصبح رديفاً قوياً في تشريع القوانين وجعلها فاعلة في حياة المجتمع، بحيث تسمح بقيام إستراتيجية قانونية عامة وواضحة لمكافحة الفساد، ويقصد بها الجانب الفني من النظام القانوني للدولة، مقارنة بالجانب العلمي منه. وهنا فإن القانون لا تتأتى قوته ما لم يثق أفراد المجتمع بنزاهة حكمه، وتتوزع الثقة العامة بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات القانونية لحماية أفراد التجمع البشري "المجتمع" من أي اعتداء على مركزهم الواقعي أو القانوني داخل حدود الإقليم[٤١]. وهنا فإن الاستقرار القانوني شرط لازم يرتبط باستقرار "الدولة" نفسها، حيث يمتد نطاق الاستقرار القانوني إلى كل ما قد يدخل الوفاق الوطني والثقة العامة في القانون إلى الخطر[٤٢]. وبالتالي فالتربية الوطنية تدخل كعنصر حاسم في تنمية الثقة بالقانون وبالتالي التصرف على أساس الألزام والقبول والرضا به.

وبهذا تصبح المؤسسات القانونية الوطنية مورداً اقتصادياً في حد ذاتها[٤٣] كونها تربط بين فلسفة التنمية ، والتي بنجاحها يتقدم ويتطور المجتمع ، وبين الصياغة القانونية التي تشرع قوانين تطبق فعلياً لنقل إستراتيجيات وسياسات وإجراءات فلسفة التنمية إلى واقع حي وملموس في سلوك أفراد المجتمع، ويتم ذلك عبر تقديم خدمة قانونية ذات مستوى جودة أفضل بكلفة أقل، ويعتمد تقديم مستوى خدمة قانونية ذات الجودة الأفضل على أركان ثلاثة: القوانين الحاكمة، الأجهزة العاملة، الجوانب المشجعة والمطالبة لتلك الأجهزة بتطبيق تلك القوانين[٤٤].

ثالثاً : تجربة هونك كونك في مكافحة الفساد :

إنَّ جوهر الفساد هو السرية[٤٥]، وجوهر مكافحته هي العلانية، إذ لا تقوم مكافحة الفساد بدونها، إذ اعتمدته إحدى أكثر التجارب نجاحاً وهي تجربة هونك كونك، إذ أنشأت الهيئة العامة لمكافحة الفساد سنة ١٩٧٤، والتي قامت من خلال التزام ودعم حكومي، وسلطة قانونية كافية، وإستراتيجية متكاملة اعتمدت ثلاثة أبعاد: "الردع العلاجي "أي كشف الفساد والعقاب عليه" و"المنع الوقائي" أي إقامة أنظمة رقابة فعالة، والتوعية المجتمعية وذلك من خلال "تغيير تسامح أفراد المجتمع تجاه الممارسات الفاسدة إلى اللا تسامح معها"، لقد امتدت سلطات الهيئة من المجتمع الحكومي إلى القطاع الخاص بما يسمح لها بالتأثير على حركة الفساد داخل المجتمع ككل، وبالتالي سارعت هذه الأجراءات في دفع الممارسات الأيجابية الواعية لعموم أفراد المجتمع نحو فضح وكشف الفساد ، بل ومحاربته بإجراءات فعالة ترفض "الفساد" و "المفسدين" ، بإعتبارهما قضيتين تسيئان إلى الخلق العام في المجتمع. ولابد من الأشارة إن الفساد يستمد قوته من هذه السرية التي تتكتم بها عناصره وأدواته[٤٦]، ولذا فأن العلانية عنصر قوي جداً لمكافحة الفساد.

رابعاً : دور الأجراءات الروتينية في نمو ظاهرة الفساد :

إنَّ الممارسات الفاسدة تتعلق بنوع من المؤسسية والانتظام والتي لا تستمر لمرة واحدة وينهي أمره بتحقق أهدافه، وإنما يتطور ويتكرر باحثاً لنفسه عن فرص جديدة، إذ يقوم بإغراء المستويات الإدارية المحيطة لقبوله كجزء من السلوك الوظيفي، أو ما يسمى بـ "مضاعف الفساد"[٤٧]. إن ممارسات الفساد ليست ممارسات فردية خاصة إنما

تتحرك من خلال "أطر شبكية" و"مافيات" منظمة وبذلك تكتسب ممارسات الفساد نوعاً من "المؤسسية" في إطار تلك "المنظمات الشبكية"[٤٨]. إن عملية وضع الأنظمة وتشريع وتحديد الحدود القانونية وحتى تطبيق العقوبات الصارمة قد لا تحقق النتائج المتوقعة إذا لم يصاحبها عدد كبير من الإجراءات الوقائية والخطوات الإدارية الضرورية والموارد المالية المناسبة بالإضافة إلى توفر القوى البشرية المؤهلة والمدربة أيضاً الى توفر العدالة والحياد والجدارة[٤٩] وهنا فإن التسامح عن الفساد يضفي عليه نوعاً من المشروعية المصطنعة ، ويصبح القبول بهذه الممارسات "المؤسسية" قضية قيمية لاحقاً بما يجعل الفساد الإداري هو الأساس في جرائم استعمال السلطة الوظيفية حيث يخلق مستوى آخر للسلطة موازياً للمستوى الرسمي لها بل وفي بعض الأحيان يتغلب على هذا المستوى الرسمي ويرغمه على القبول بالتضحيات التي قد تصل الى التهديد للسيادة الوطنية وذلك تبعاً لمدى تجذره في المنظمة أو النظام السياسي.

خامساً : نتائج إساءة أستعمال السلطة :

إن إساءة استعمال السلطة بشكل عام له صورتان[٥٠]:

الأولى: إساءة بقصد تحقيق منفعة خاصة للموظف أو أحد أقاربه أو معارفه وتأخذ شكلاً مادياً أو معنوياً.

الثانية: إساءة بقصد الإضرار، فيقوم الموظف العام بالإضرار بالمصلحة العامة بهدف الانتقام.

إنَّ التربية الوطنية تمثل حصانة وجدارة إزاء كل صور الفساد، سواء بالبعد الأول وهو عدم تحول المواطن إلى شخص فاسد أو إلى رفض المواطن التعامل مع الفاسدين ومن ثم عدم تحوله إلى أحد المفسدين في النهاية ، مما يجعله غير رافضاً للفساد بشكل سلبي ، أي يمارس دوره من خلال كونه "شخصياً" لا يمارس الفساد ، إنما يقوم بدور إيجابي في فضح الفاسدين وممارساتهم الفاسدة ، وبهذا يتحول الشخص "المواطن" إلى عنصر "مبادر" للحفاظ على حقوقه وحقوق المجتمع كليهما.

سادساً : العوامل المؤثرة على الفساد :

إنَّ ظاهرة الفساد تحكمها عوامل متداخلة ومتفاعلة وهي تمثل الطبيعة المباشرة وغير المباشرة للجذور الأساسية للفساد ومن هذه العوامل[٥١]:

١- العوامل السياسية: تلاحظ من خلال تدخل الأحزاب والنخب السياسية في عمل الدولة لصالح أهدافها أو مصالح المنتسبين إليها على حساب مصلحتي الدولة والمجتمع.

٢- العوامل الاقتصادية: سوء التخطيط للعملية التنموية والابتعاد أو انعدام الأسس العلمية وغياب دراسات الجدوى وسوء توزيع الثروة وتدني مستوى الدخل الفردي وأنتشار ظاهرة البطالة.

٣- العوامل الاجتماعية والثقافية: وجود قيم تعيق الولاء الوطني كالولاء العشائري أو الطائفي أو المذهبي والمحاباة والتمييز بين أفراد المجتمع لا على أساس العدالة أو القانون.

٤- العوامل الإدارية: من خلال تشخص المركزية والبيروقراطية الإدارية المفرطتان وضعف أجهزة الرقابة فنياً وإجرائياً وفساد سياسات التوظيف والتدريب والترقية وغيرها.

٥- عوامل خارجية: تتعلق بالشركات متعددة الجنسية كالرشاوي والعمولة وغيرها.

٦- القانون ذاته يمكن أن يكون موضوعاً لإضفاء الشرعية على بعض التصرفات الفاسدة.

وقد أشار[٥٢] إلى (فردناند ماركوس) الذي أعاد صياغة أقسام من الدستور الفلبيني بشكل يضفي شرعية على نهبه ثروات شعبه مما جعل سلوكياته الفاسدة مُبررة قانونياً ، ولكن ليس أخلاقياً. وبالعكس فإننا نجد إن بعض الأفعال يمكن الدفاع عنها أخلاقياً أو معنوياً مع أنها مدانة قانونياً[٥٣]، فهل دفع رشوة للإفلات من معسكر اعتقال جائر يعد فساداً؟ ولعل هذه الانتقادات وغيرها هي التي دفعت منظمة الشفافية الدولية إلى تصنيف الفساد الإداري إلى نوعين، أحدهما ناتج عن خرق القانون، والآخر ناتج عن ممارسة القانون ولكن بطريقة يقصد منها تحقيق النفع الخاص[٥٤]. ولأن المعركة ضد الفساد هي معركة طويلة تتطلب نضالاً مستمراً دؤباً متواصلاً ، ولا بد لها أن تحدث تغييراً في السلوك بشكل جذري على مستوى جميع مرافق الدولة[٥٥]، وهذا يعني بالضرورة توفر التربية الوطنية الراقية الآن وللأجيال القادمة على القيم الجديدة ذات الأثر الفعال في خلق وإيجاد وترصين قيم المواطن والمواطنة والوطنية. إن اختلال هذه

المنظومة كجزء من حرب القيم وصراع الثقافات، يعني بالضرورة اضطراب الفهم والتعامل مع المعايير المرجعية الحاكمة والتي تنظم حركة سير المجتمع[٥٦]. لذا لا بد من إجراء إصلاحات مهمة وجذرية في المنظومة القيمية للمجتمع بهدف ترسيخ الفهم للمواطنة والوطنية على أساس الانتماء والولاء للوطن، وتعزيز روح التضامن الاجتماعي بين مختلف المذاهب والطوائف في المجتمع العراقي من خلال التربية الخلاقة والمبدعة أخلاقياً للأطفال وللجيل الصاعد "الشباب" عليها، ودعم منظومة الإعلام للأبعاد الحضارية للشخصية العراقية وتدعيمها باستمرار وقوة وتفعيل دور رجال الدين باتجاه المنظومة القيمية العراقية ووضع الدين باتجاه التفاعل والتكامل بين أبناء المجتمع وتعزيز الآصرة الإيمانية على أساس متجه نحو الولاء والانتماء للعراق العظيم ولمختلف المذاهب والأديان[٥٧]. كذلك إقامة المؤتمرات والمهرجانات التي تعزز دور المجتمع ببناء منظومته القيمية المبنية على حب الوطن والمكاشفة بين الأفراد والصراحة والشفافية ومناقشة متطلبات الحياة بوضوح كامل وخلق عملية التواصل بينهم على هذه الأسس، والتحقيق في قضايا الفساد بعدالة ونشرها للرأي العام مع نشر بيانات تتعلق بعمل المؤسسات والهيئات وضوابط أدائها بشكل يعمق ثقة المواطن بها وخلق تعامل مسؤول إيجابي يُبنى على أسس علمية في مجال علوم الإدارة وضمان سير عمل الدولة والقطاع الخاص بما يضمن أداء وإنجاز راقيين في مجال خدمة المجتمع لترصين علاقة المواطن مع الدولة ، بحيث يشعر المواطن براحة وأمان واستقرار لتعامله مع مؤسسات الدولة كافة ، لا بد أيضاً من تطوير جهود مكتب المفتش العام وتنمية الكوادر العاملة فيه، وبناء حلقة وصل تكفل الاهتمام بالعلاقة مع المواطن في كشف أماكن الفساد ومتابعتها بدقة ومسؤولية[٥٨].

سابعاً : الوسائل التربوية في مواجهة الفساد :

تتعدد الوسائل التربوية في مواجهة الفساد بما يمكن معه خلق مواطن يرتبط منذ نعومة أظفاره بـ "الحالة" الوطنية القائمة وهناك مدارس ونظريات عدة في هذا المجال ، إذ تعددت رؤى العلماء والمفكرين وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى رؤية جان جاك روسو إذ حدد الوسائل التالية[٥٩] :

١- الهدف الأعلى هو تحقيق النزعات الطيبة وتعميقها في النفس وفي الطبيعة البشرية من خلال المؤسسات التربوية والاجتماعية.

٢- يولد الإنسان كائناً طيباً ولكن فساد المجتمع هو الذي يفسد طبيعته البشرية.

٣- الطبيعة البشرية مثل النبات لا بد أن نرعاه ونهتم به، وهذه هي مهمة المربي.

٤- لنا ثلاثة معلمين هم، الطبيعة، الإنسان، الأشياء الطبيعية، تعلمنا عن طريق النمو الداخلي وعن طريق الألم والمعاناة.

٥- يجب أن تكون الدروس التي نتعلمها من هذه الجهات الثلاثة متناغمة وغير متصارعة وغير متنافرة فيما بينها.

ثامناً : الأبعاد التربوية المطلوبة لمواجهة الفساد:

إن ظهور ونشأة ظاهرة الفساد الإداري مرتبط بضعف المؤسسات، وفيما يخص الجانب التربوي، فلا بد من الأنتباه إلى أهمية الأبعاد التالية.[٦٠] :

١- إن مصلحة المجتمع وحفظ كيانه، مرتبطة بأمن "الأسرة" و "الجماعة" بالدرجة الأُولى ، وهي الأولى بالرعاية لحماية المجتمع ، كونها نواة هذا المجتمع ، فالحرص عليها سينعكس على الحرص على المجتمع ككل ، فبالتالي فأن المحاسبة والعقاب يقومان على أساس حماية هذا المجتمع من الضرر والأذى عبر حماية نواته "الأسرة" و "الجماعة".

٢- إن القضية الأكثر أهمية في النقطة السابقة هي معرفة الأسباب المؤدية إليها، وإذ لا بد من وضع منهج أو خطة للوقاية منها والاحتياط قبل وقوعه، ويتطلب هذا بدرجة أساسية حل المشاكل قبل الوصول إلى هذا السلوك المنحرف ، وبالتالي محاسبته والعقاب عليه، فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وعدم الشعور بالمسؤولية وأنعدام قيم المواطنة والوطنية يمكن أن تقف خلف هذا السلوك.

٣- إن هذا يتطلب وضع أشخاص متمكنين في المواقع القيادية المهمة في المؤسسات يتسمون بالسلوك المستقيم، ونظافة ذات اليد، والوعي بمتطلبات المنصب ومتطلبات المجتمع، ومقدرة علمية وإدارية ذات أبعاد خلاقة أخلاقياً.

٤- إن وجود هذه الظواهر المنحرفة بكل مجالاتها، يعكس وجود خلل في أكثر من جانب، لذلك تصبح العقوبة غير رادعة لمعالجة الموقف، مما يتطلب رؤية

للفساد تتجاوز قضية "الحالة" المعروضة إلى بعد نظر يتأسس على رؤية الأبعاد المجتمعية التي ساعدت في خلقها وإيجادها والأنتباه إلى دور الأجيال وضرورة التأسيس على بناء منظومة قيم عبر تربيتهم تربية راقية تشدد على إستمرار مكافحة الفساد ومواجهته، وبالتالي تعزز الدور التربوي مع الناشئة وصولاً إلى الكليات فالدراسات العليا وفي كافة الاختصاصات، ناهيك عن دور بقية المؤسسات كالقضاء والبرلمان.

وهنا فإننا لابد أن ندرس ونبحث بدقة لتحصين هذه المؤسسات كونها تكون ضعيفة وقابلة للاختراق في أحد أو جميع الظروف الآتية[٦١]:

١-عدم الصياغة القانونية أو أنعدام المفهومية الكاملة لقواعد ومعايير المؤسسات.

٢-أدلجة وتسييس المؤسسات بما يلائم النظام السياسي القائم.

٣-وجود بيئة فاقدة للتقاليد الأدارية والقانونية الرشيدة ، وطيعة على القيادة غير المحترفة.

تاسعاً : تصنيف الفساد وفقاً لطبيعته:

يسهم تصنيف الفساد تبعاً لمحاور معينة في مكافحته، وبالتالي فأن الأجراءات الموضوعة تكون فعالة وناجحة في مكافحته وعلى هذا الأساس نجد أن بعض الباحثين يصنفه إلى[٦٢] :

١- الفساد التواطئي (Collusive Corruption): يتضمن:

أ- الفساد المخطط والمقصود من أجل الأخذ والعطاء كتسهيل الموظف للآخرين ارتكابهم الممارسات غير المشروعة.

ب- الفساد الابتزازي (Extortion art corruption) ويقوم على الانتزاع الإجباري للرشاوي أو المزايا العينية من الآخرين المتضررين لغرض إنجاز معاملاتهم.

٣- الفساد التوقعي (Anticipatory corruption): ويتضمن المزايا والهدايا المقدمة لأنجاز أعمال أو إتخاذ قرارات ذات طابع المحاباة للموظف بإعتبارها جزء "مفهوم" من متطلبات أعماله أو قراراته.

عاشراً : أهداف الجهات الراعية للفساد:

تتعدد الأهداف لمن يدعم الفساد تبعاً لنوعه ومجالاته والفوائد المتأتية منه والعلاقات القائمة عليه ومستوياته إلى :

١- الكسب غير المشروع على حساب الآخرين.

٢- تحقيق مصالح خاصة بإزاحة الآخرين والتسلق على أكتافهم.

٣- الهيمنة على وظائف الدولة لتمرير أساليبهم الدنيئة.

٤- الاستيلاء على مفاصل الدوائر بالأخص لأتخاذ القرارات وبالذات ما يتعلق منها بالذمم المالية .

٥- تحقيق حياة البذخ بوسائل غير شرعية.

وهذه الأحداث قد تؤدي إلى نتائج أخرى باتجاه أمني وسياسي خارج المجال الإداري:

١- اختراق الأمن الوطني.

٢- تغيير منظومة القيم الاجتماعية.

٣- الدخول على العلاقات ما بين الأحزاب والدولة واللعب عليها لمصلحة الجهة الفاسدة.

٤- التلاعب بتوجهات المعارضة عبر الأغراء بتولي السلطة أو غيرها.

٥- تسفيه التوجه الوطني بجعله حوار غير منتج أخلاقياً بنسبته إلى النفاق الإداري.

٦- اللعب على العلاقات ما بين الدولة والإقليم الدولي المحيط بها والدخول بآثاره الضارة على المصلحة الوطنية العليا لصالح الفئة الفاسدة.

٧- تصبح راعية للفساد الدولي في العراق بخلق مافيات تُدعم خارجياً عبر تهديد مسؤولي الدولة من كشف المفسدين.

٨- تصبح لوبي يؤثر على القرارات الحكومية، وقد تكون ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية وبالتالي تجاوز الحصول على العمولة والمنافع الأخرى الى تهديد مباشر للأمن الوطني.

٩- إعادة بناء فلسفة التنمية أو خططها وفقاً لتوجهات لا تخدم العراق عند ضعف الحكومة والبرلمان لغرض أستمرار الفساد وزيادة نموه بحيث يصبح المفسدين هم الجهة التي يُرجع إليها في "الظل" لإتخاذ القرارات الأستراتيجية ، وذلك بما

يضمن إنزياح دور الحكومة والدولة معاً بعيداً عن القيم الوطنية ومن ثم نسف علاقة الدولة مع المجتمع.

١٠- ضرب الدور الرقابي للمؤسسات كالبرلمان وديوان الرقابة المالية أو هيئة النزاهة أو القضاء أما بسن تشريعات ضعيفة تسمح بالاختراق أو بواسطة إضعاف أدوار هذه المؤسسات عند تطبيق القوانين بخلق إجراءات موازية تفسر القانون بشكل غير صحيح يضعف دور هذه المؤسسات في السلوك والتصرف، ومن ثم أضعاف دورها المعنوي في المجتمع.

١١- الدخول على لعبة الطائفية والمذهبية لتحقيق أقصى مكاسب على حساب الولاء والأنتماء الوطنيين لغرض إبتزاز المواطنين، وتحقيق أقصى فائدة مادية بل وحتى معنوية، بحيث يصبح الفساد هو راعي "القيم الجديدة" المرتبطة به من جهتي المواطنة والوطنية.

١٢- إضعاف الولاء والانتماء الوطني للمواطن العراقي ثم إضعاف ثقته بأجهزة الدولة لانتشار الفساد فيها، وبالتالي تحقيق أهداف خارجية تجعل مفهوم السيادة الوطنية قضية مختلة غير واردة قيمياً في حياة المجتمع.

أحد عشر : متطلبات نجاح استراتيجية لمواجهة الفساد في العراق :

وللنجاح في إستراتيجية توضع لمواجهة الفساد لا بد من تحقيق متطلبات معينة في الواقع العراقي:

١-الاستقرار السياسي والأمني في البلاد كبداية لتطبيق الإستراتيجية ولا بد أن تتحول هذه الأستراتيجية إلى منظومة تمثل جزء من فلسفة التنمية في العراق كما لابد من دخولها كمحتوى رئيسي في كافة المفاهيم التربوية للناشئة الصغار وصولاً إلى الكبار ولكافة المراحل الدراسية وفي مجالات التعليم كافة.

٢-تشريع قوانين جديدة قابلة للتفعيل، أي لأن تكون قوانين قابلة للتأثير في حياة المجتمع عبر الألتزم والقناعة التامين بتطبيقها وأن تكون جزءاً فعالاً في مكافحة الفساد وفي كافة الميادين المتعلقة بحياة المجتمع من جهة وعلاقة المجتمع بالدولة من جهة ثانية.

٣-القبول الاجتماعي والاقتصادي لكافة شرائح المجتمع للإستراتيجية المقترحة الجديدة. ويتم ذلك عبر نشر هذه الأستراتيجية في الأعلام بكافة وسائله ومتابعة رأي أفراد المجتمع عنها عبر إجراء بحوث إستقصائية عن آرائهم بها لأدخال أي تعديلات قد تكون مهمة لأعادة صياغة الأستراتيجية لضمان تفعيلها بإتجاه يخدم الدولة والمجتمع معاً في جهدهما المشترك لمواجهة الفساد ومكافحته.

٤-تصبح هذه الأستراتيجية موضع إلتزام الجميع، الحكومة، البرلمان، المعارضة ، النخبة العلمية، من خلال الأشتراك الفعلي للجميع كل حسب مجاله في صياغتها ، بحيث تصبح موضع إجماع وطني عند التطبيق حتى في حالة عدم موافقة قسم منهم على بعض فقراتها.

ثاني عشر : أسباب الفساد المالي والإداري حسب (CIPE) :

في دراسة لمركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حددت الأسباب الآتية للفساد[٦٣] :

١- غياب الشفافية: كون الأنظمة في العالم الثالث أنظمة مغلقة تسيطر عليها الدولة وتخضعها لرقابتها ولا تسمح بنشر المعلومات إلا والتي تتفق ومصالحها.

٢- ضعف السلطة القضائية وأنحسار سيادة القانون : كون القضاء من الناحية الفعلية واقع تحت سلطة الدولة، إذ تعتبر الدولة القضاة موظفين تابعين لها.

٣- إنعدام قابلية المسائلة: رغم وجود منظمات المجتمع المدني والبرلمانات إلاّ إنها غير قادرة على التصدي للفساد كونها تابعة للحكومة عملياً ، معنوياً ومادياً.

٤- الهيكل الاجتماعي: ينقسم الهيكل الاجتماعي في دول العالم الثالث إلى:

أ- النخبة والصفوة : وهم مجموعة صغيرة من الأسر المالكة ولهم أعلى الامتيازات.

ب- العاملون لدى الحكومة: وهم مجموعة كبيرة من المستفيدين من علاقاتهم مع الحكومة ، ويتسابقون بطرق غير مشروعة للتزلف والحصول على رضا الحكومة.

ج- عموم الجمهور: وهم شريحة كبيرة من الناس مغلوبين على أمرهم ، وبالتالي نجد مقاربة لهذه الدراسة مع واقع المجتمع العراقي ، كونه من مجتمعات العالم الثالث مع أفتراق نوعي يتعلق بخصوصيته الوطنية . ويمكن الأستدلال بهذه

الدراسة كونها تحمل مؤشرات تسمح بالتعمق تجاه محاور بعينها لغرض تحليلها ودراستها لمواجهة الفساد ومكافحته ، مراعين الجوانب الأكثر تأثيراً للفساد على عمل الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

الاستنتاجات:

١-إنَّ عملية تنشئة جيل تعتمد على عناصر البعض منها، مثل حرية التعبير، جدارة تحمل المسؤولية لاتخاذ قرارات مهمة وفعّالة في حياة الإنسان، الأشتراك مع الآخرين عبر التواصل الأنساني معهم، هذا يعني أن الإنسان يستطيع أن يجد دوره في مجتمعه سواءً عبر الممارسات السياسية كالمشاركة في الانتخابات أو تولي المناصب العامة، بل وحتى على صعيد حياته الشخصية. إنَّ بناء شخصية بهذا الشكل يجعل المجتمع مجتمع منتج وسعيد يعي الغد، ويمارس دوراً على صعيد خلق الحب والمودّة والرحمة لكافة أفراده مما يخلق التآزر في اللحمة الوطنية ويوجد نسيج بين الأفراد على اختلاف مشاربهم بما يجعل الهوية الوطنية هي الهوية الغالبة والسائدة والمؤثرة، وهذا يعزز الشعور بالولاء والانتماء ويرفع درجة الإحساس بالخطر والاستعداد لمواجهته لدى عموم أفراد المجتمع، وبالتأكيد فإن الفساد يمثل خطراً بالغاً على المجتمع ككل. ويشير المخطط التحليلي للمعطيات السلوكية الواردة في البحث إلى أن التنشئة والتعليم كلاهما يرتبطان بالأرتقاء بالأداء الأخلاقي للأنسان، وفي نفس الوقت إلى دفع قدراته الأنتاجية نحو أفق أعلى، وبالتالي يصبح "أداءه" ذا طابع خلاق أخلاقياً و "منجز" للأهداف التي وضعها لحياته ، وبالتالي ترتبط القيم الأخلاقية في مواجهة الفساد مع القيم العلمية للأداء والأنجاز والقيم ذات الطابع العملي في التعبير عن المستويين العلمي والأخلاقي بشكل راقٍ جداً يحقق ملموسية إجتماعية ، بما ينعكس فعلياً على واقع عموم أفراد المجتمع في "الآن" و "المستقبل".

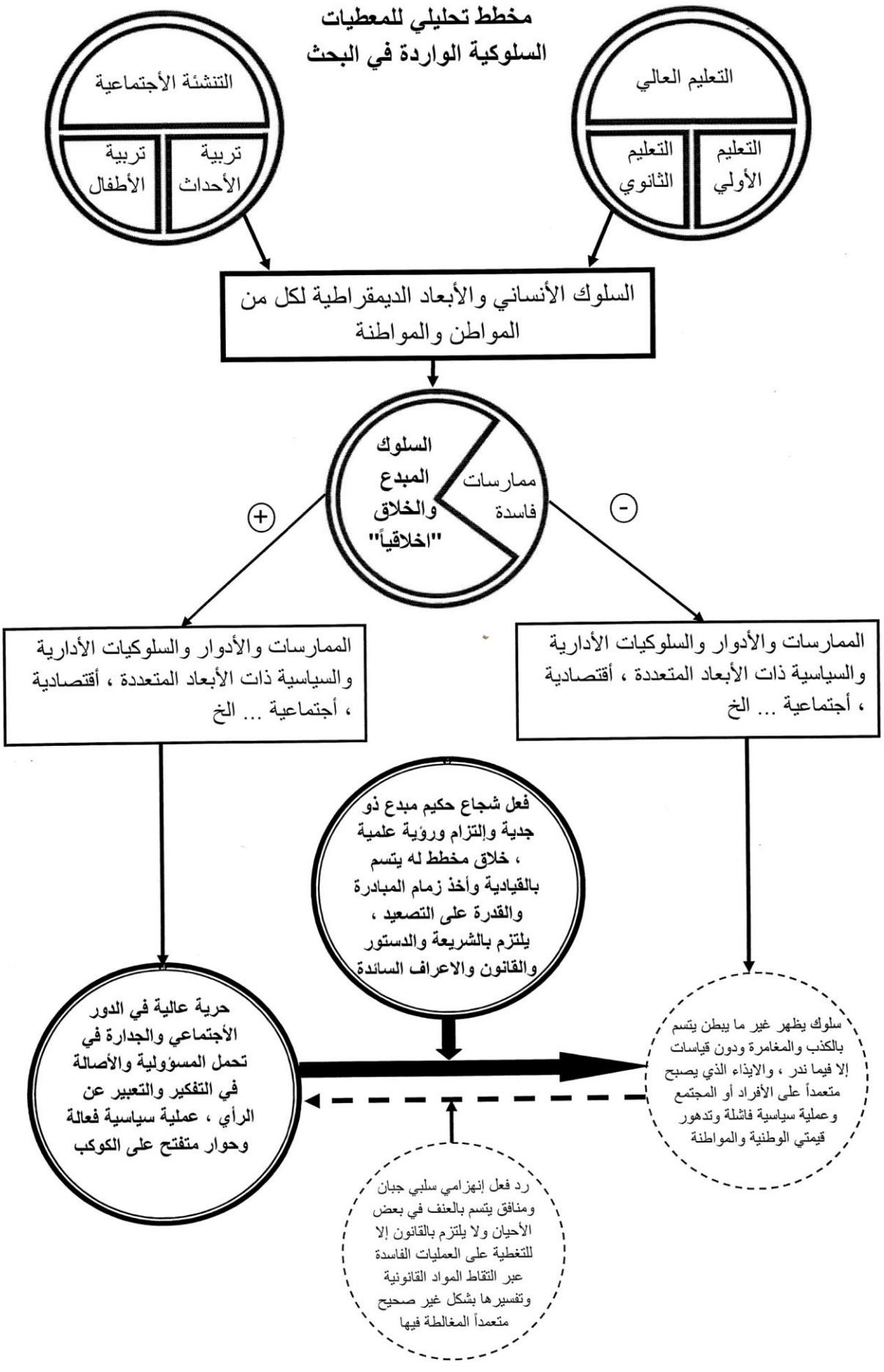
مخطط تحليلي للمعطيات
السلوكية الواردة في البحث
التنشئة الأجتماعية
تربية الأحداث
تربية الأطفال
التعليم العالي
التعليم الأولي
التعليم الثانوي
السلوك الأنساني والأبعاد الديمقراطية لكل من المواطن والمواطنة
السلوك المبدع والخلاق "اخلاقياً"
ممارسات فاسدة
+
-
الممارسات والأدوار والسلوكيات الأدارية والسياسية ذات الأبعاد المتعددة ، أقتصادية ، أجتماعية ... الخ
الممارسات والأدوار والسلوكيات الأدارية والسياسية ذات الأبعاد المتعددة ، أقتصادية ، أجتماعية ... الخ
فعل شجاع حكيم مبدع ذو جدية وإلتزام ورؤية علمية ، خلاق مخطط له يتسم بالقيادية وأخذ زمام المبادرة والقدرة على التصعيد ، يلتزم بالشريعة والدستور والقانون والاعراف السائدة
حرية عالية في الدور الأجتماعي والجدارة في تحمل المسؤولية والأصالة في التفكير والتعبير عن الرأي ، عملية سياسية فعالة وحوار متفتح على الكوكب
سلوك يظهر غير ما يبطن يتسم بالكذب والمغامرة ودون قياسات إلا فيما ندر ، والايذاء الذي يصبح متعمداً على الأفراد أو المجتمع وعملية سياسية فاشلة وتدهور قيمتي الوطنية والمواطنة
رد فعل إنهزامي سلبي جبان ومنافق يتسم بالعنف في بعض الأحيان ولا يلتزم بالقانون إلا للتغطية على العمليات الفاسدة عبر التقاط المواد القانونية وتفسيرها بشكل غير صحيح متعمداً المغالطة فيها

٢- تُمارس عملية التعليم دوراً بناءاً في إيجاد إنسان علمي يمتاز برقي في الشعور ورصانة في التفكير والاستدلال في واجباته الوظيفية قادر على رؤية الغد والتعامل معه وصناعته لمستقبل أفضل له ولمجتمعه، مما يعزز رصيد الفكر العلمي لديه بما يخلق مهارات متعددة عبر عملية التعليم والأعداد له لأداء دوره في مجتمعه وفي مجالات مختلفة ومتعددة المتطلبات ، وهذا يخلق إنسان موهوب يمتلك شعوراً إيجابياً مؤثراً داخل الذات وفي علاقتها مع الآخر ورصيد فكري راقي وقدرة تفكيرية متقدمة الإمكانية أيضاً، وبالتالي يستطيع التعامل مع المعلومة بإيجابية متخطياً الحدود التقليدية للفهم، وبالضرورة فإنَّ هذا يجعله قادر على التصور البنّاء والخلاق أخلاقياً في المجتمع سواءً بدوره العام كفرد أو في المجتمع في ميدان عمله وبالضرورة في مجال مكافحة الفساد، رغم أن الفاسد بهذه المهارات والمعارف بدوره يستطيع إخفاء فساده بل وربما تنميته وزيادة العوائد التي يحققها منه، فإنه بالمقابل سيواجه أفراد هم أيضاً يمتلكون مهارات وقدرات علمية قادرة على كشف فساده، إذن التعليم يجعل المجتمع على العموم قادر على كشف الفساد والتعامل معه لغرض تحجيمه والسيطرة عليه ومن ثم جعل التعاملات المالية والإدارية شفافة بما فيه مصلحة كل من الدولة والمجتمع معاً.

٣- مواجهة الفساد عملية منهجية تتمثل بأبعاد عدة ولا بُد من توفر جهة تنفيذية قادرة على التصرف بهذا الأتجاه وتناط بها عملية تنفيذ هذه الأستراتيجية ، وهذا يعني وجود تشريعات نافذة وبالأسبقية جهة تشريعية لها قدرة إصدار التشريعات وبالضرورة أن تكون هذه التشريعات فعّالة وناجحة في التطبيق آخذة بنظر الاعتبار الإستراتيجية المعدة لمواجهة الفساد بشكل دقيق ومن هم "الجهات" الذين تناط بهم مهمة صياغة الإستراتيجية، ومؤهلاتهم، ومتطلباتهم، ومدى الإسناد المطلوب الذي ينبغي أن يحصلون عليه لصياغة الإستراتيجية، والمدى الزمني والمعطيات المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية من قبل الجهات التي تناط بها مسؤولية تنفيذ الأستراتيجية ، وهنا فإن علاقة كل هذه الأبعاد مع التربية والتعليم تعكس رؤية الجهات الحكومية لكيفية إخراج المجتمع من حالة الفساد المستشرية إلى حالة التوازن في السلوك والمستوى القيمي الحي والفعّال لبناء مجتمع يشعر

ويفكر ويتصرف بإنسانية وعدالة مع جميع أفراده بكل العلاقات البينية ، سواءاً بين أفراده أو في علاقة المجتمع مع الدولة، بما يعني تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في تفعيل منظومة حقوق الأنسان بين جميع أفراده، وبالتالي إيجاد مبادئ أخلاقية ذات أبعاد سلوكية واجتماعية عدّة تتطلب بالضرورة أن تكون هناك رؤية متفردة قابلة للحياة وللإنجاز وتحقيق الأهداف، لإخراج المجتمع كله بالاتجاه المخطط له لحياة أفضل له وللأقليم الذي يحيطنا، بما يمكن معه ان تكون تجربة المجتمع العراقي في مكافحة الفساد رائدة في مجالها بحيث تؤشر إتجاهاً مبدعاً وخلاقاً له وللمجتمع الإنساني ككل.

التوصيات :

١- أنشاء "مدرسة" لتخريج القادة تكون مهمتها بناء قادة في كل المجالات التي تتدخل فيها الدولة بفاعلية وذلك لمستويي للكوادر العليا والوسطى.

٢- الأستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مواجهة الفساد، ودراسة هذه التجارب بأمعان لغرض معرفة كيفية ومديات نجاح هذه الشعوب وحكوماتها في محاربة الفساد أو أوجه القصور والفشل في ذلك.

٣- التعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات المستقلة غير الحكومية، في دراسة معطياتها عن الفساد ومؤشرات وجوده وأنطباعاتها عنه، وكيفية التعامل معه وذلك على صعيد الكوكب.

٤- حماية الكوادر والمؤسسات العراقية القائمة على كشف الفساد والمفسدين "هيئة النزاهة، مكتب المفتش العام، الخ" سواءاً بتعزيز التشريعات أو الأجراءات الخاصة بذلك.

٥- تعزيز الدوران الرقابي، التشريعي، للجهات الحكومية والبرلمان والتي تمارس أدوارها وفق ضوابط قانونية تمثل الألتزام المستحق للدولة على كل الأطراف ذات الصلة، بما يعزز هذان الدوران لغرض خلق حالة ثقافية عامة تعزز الوعي المجتمعي، بالذات لدى هذه الجهات للتعامل بشجاعة ووفق مستوى علمي رصين لتحقيق الأداء الأفضل لأنجاز الأهداف الموضوعة لمكافحة الفساد.

هوامش البحث:

(١) Cathernie Kintzler, condorcet, L'instruction publigue et La naissance du Citoyen, porise, Gallimard, ١٩٨٧ .

(٢) الكواري، علي خليفة، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية "، بشير نافع وآخرون في " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية "، تحرير: الكواري، علي خليفة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٣٠.

(٣) الدائم، عبد الله عبد وآخرون، في " التربية والتنوير في المجتمع العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٩.

(٤) الكواري، علي خليفة، مصدر سابق، ص:٣٨.

(٥) محسن، مصطفى، " في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح"، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠، ص:١٠٨-١١١.

(٦) محسن، مصطفى، مصدر سابق، ص:٤٦-٤٧.

(٧) الشريدة، خالد بن عبد العزيز، " رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية " في " الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص:٦٢.

(٨) قدوري، سحر، " إشكاليات بناء المواطنة وسبل تطوير ممارستها "، في " المواطنة رؤية في إشكاليات البناء والإنتاج الاجتماعي "، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٣، ص:٧.

(٩) المصدر السابق، ص:٧.

(١٠) هدية، عبد الله، " الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة " في " الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ". مصدر سابق، ص:٧٣-٧٤.

(١١) الشيخ، عبد الله محمود، " الديمقراطية والتربية في المجتمع العربي "، مصدر سابق، ص:٢٩٤.

(١٢) دو توكفيل، الكسيس، " الديمقراطية في أمريكا"، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١، ص:٥٦٥.

(١٣) قاموس السياسة، نقلاً عن هادي، رياض عزيز في " المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٩، ص:٦٢٣.

(١٤) قاموس السياسة، نقلاً عن هادي، رياض عزيز في " المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٩، ص:٦٢٣.

(١٥) هيلز، جون و لوغران، جوليان وبياتشو، دافيد، " الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة الجوهري، محمد، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، ٢٠٠٧، ص٩٠.

(١٦) المصدر السابق، ص:٢٥.

(١٧) الغريري، قيس جواد، " المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات"، جريدة الجريدة ١٢/١٠/٢٠١٠، ص:٢-٣، والشرقاوي، وليد، " التعايش السلمي، ثورة لتوجيه المجتمعات، " شركة "، ٩/٢/٢٠١١، ص:١-٢.

(١٨) عبد الدائم، عبد الله، " التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص:٥٨.

(١٩) المصدر السابق، ص:٨٥.

(٢٠) الشريدة، خالد بن عبد العزيز، مصدر سابق، ص:٦٢.

(٢١) طنطاوي، محمد سيد، " آداب الحوار في الإسلام "، دار النهضة، مصر، ١٩٩٧، ص:٢٣.

(٢٢) شيغدل، كريم، " ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق "، في " المواطنة رؤية إشكاليات البناء والاندماج المجتمعي "، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٣،ص:٦٨-٦٩.

(٢٣) حميد، ياسين سعد، " مقومات التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية"،المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية، نيسان،٢٠١١، ص:٣٢٠.

(٢٤) Kraiyos parawart " Can Equality in Education Be a New Anti-Tools?:Cross-Country Evideace (١٩٩٠-٢٠٠٥) " MPRA paper,on,٦٦٥,٢٠٠٨,p.p.٢-٣ .

(٢٥) Nadia Fiorino And Emma Galli, " An Analysis of The Determinants of Corruption:Evidence From the Ltalian Regions ", Polis working Paper, No.١٧١ (spetember,٢٠١٠),p.p٤-٥ .

(٢٦) Mocan, " What Determines Corruption?: International Evidence from Micro Data ", p.١٠ and Treisman " The Causes of Corruption: A cross-national Study " pp ٤٠٧-٤٠٨ .

(٢٧) Datrawart, " Can Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tools : Cross-Country Eridence (١٩٩٠-٢٠٠٥) p.٥ .

(٢٨) Ibid,P. ٦ & Jakob Svensson, " Eigh quesrions.About Corruption",Journal, Prespective,Vol.٣.(Summer,٢٢٠٥),P.P.١٩-٤٢

(٣٠) Glaeser & Saks, " Corruption in America ", pp.٢-٣ .

(٣١) Amanda E.Maxwell & Richard F.wintars, " politilal corruption in America ", Dartmonth College,٢٠٠٤,pp.٥,١٢ &١٤, chttp,//www.dartmouth.edu govt/docs/winters.pdf.

(٣٢) AIberto Ades & Rafael Di Tella, " National Champians & Corruption: Some Unpleasent Interventionist Arithmetic ", Economic Journal,vol.١٠٧ (July ١٩٩٧)pp.١٠٢٣-١٠٤٢ .
(٣٣) AIbrto Ades & Rafeal Di, Tella, " The New Econmics of Corruprion: A Survey & Some new Reswlts" , potitical studies,Vol,٥٤ (١٩٩٧),pp.٤٩٦-٥١٥.
(٣٤) Patrawart, " Cau Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tools?: Cross-Conntry Evidence (١٩٩٠-٢٠٠٥)pp.٢٧-٢٨ .
(٣٥) Frechette, " panel Data Analysis of the Time Varying Dererminants of Corruption " pp.٥ &١٤ .
(٣٦) Rudiger Ahrend, " Press Freedom, Human Capital And Corruption ", DELTA Working Paper, No.١١ (Februry ٢٠٠٢),p.٢ .
(٣٧) Theo Eicher, Cecilia Garia-penalosa and Tanguy Van ypersele, " Education, Corruption, And the Distrbuition of Income ", Journal of Economic growth,vol,١٤ (August ٢٠٠٩) pp.٢٠٥-٢٣١ .
(٣٨) عمارة، أميرة محمد، " دور التعليم في مكافحة الفساد "، بحوث اقتصادية عربية، العددان، ٥٧-٥٨، ٢٠١٢، ص١٠٤.
(٣٩) عبد المنعم، سليماني، " المغزى والفرص، المحاظر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، المصري اليوم في ٢٠٠٩/١١/٢٩، الموقع http://www.almasry-alyoum.com/article٢.asp? Article ID=٢٣٤٨٨٥ & Issue ID=١٦٠٤ .
(٤٠) حشيش، أدهم أحمد، " المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٨/٢٠١٠، ص:٦٤.
(٤١) المصدر السابق، ص٦٧.
(٤٢) يُنظر: البيلاوي، حازم، " الفن القانوني والحقائق الاقتصادية " عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣، ١٩٧٣، ص:١٤٦.
(٤٣) يُنظر: البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية، " مبادرات الإصلاح القانوني والقضائي، ٢٠٠٤، ص١٣.
(٤٤) يُنظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم من الخطة إلى السوق ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦، ص : ١١٣-١١٤.
(٤٥) حشيش، أدهم أحمد، مصدر سابق، ص:٧٩.
(٤٦) البنا، عاطف محمود، " حدود سلطات الضبط الإداري "، مجلة القانون والاقتصاد، سنة ٤٨، العدد، ٢-٣، ص:٤٥.

(٤٧) زرنوقة، صلاح سالم، " تحليل قضايا الفساد في مصر "، في السيد، كامل وزرنوقة، صلاح سالم، " الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية "، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩،ص:٢٩٩.

(٤٨) حمادي، خالد عبد الله، " التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلى الإدارة الإلكترونية، المفتش العام، العدد المزدوج:٣-٤، ٢٠١١،ص:١٠٢.

(٤٩) الفياض، إبراهيم، " محاضرات في القانون الإداري "، أُلقيت سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على طلبة كلية القانون، المرحلة الثانية، الجامعة المستنصرية.

(٥٠) الوائلي، ياسر خالد بركات " الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره، أسبابه. مقالة منشورة على الانترنت: بوابة العراق نت .net.www-iraq gate

(٥١) يُنظر: الشامي، حسين، " العامل الاقتصادي والفساد الإداري "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: أنامل جديدة في تقوية النزاهة والمسألة الإدارية "، النهضة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

(٥٢) جونستون، ميخائيل،ترجمة: البهنسي، محمد، " البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)، العدد: ١٤٩، ص:٢٧-٥٧.

(٥٣) المصدر السابق، ص:٣٢.

(٥٤) Jeremy Pope, " confronting Corruption: The Elenents of A National integrity System, Berlin, Transparency International Sovrce Book, ٢٠٠٠, p.٣ .

(٥٥) محمود، بكر إبراهيم، " الفساد المالي والإداري في العراق "، المفتش العام، مصدر سابق، ص:٩٢.

(٥٦) المصدر السابق، ص:٩٠.

(٥٧) المصدر السابق، ص٩١.

(٥٨) كاظم، غالب حياد، ومهدي، حسام سعدي، " دور العلاقات العامة في دعم وتعزيز الشفافية: أمانة بغداد نموذجاً "، المفتش العام، مصدر سابق، ص:١٥٠-١٥١.

(٥٩) الشريفي، عمار عبد القادر، " الوسائل التربوية والإجماع الوطني وأثرهما في مكافحة الفساد الإداري في العراق "، المفتش العام، مصدر سابق، ص:٢٣٤-٢٣٥.

(٦٠) نصيف، نشأت أحمد، " الكسب غير المشروع عن طريق استغلال النفوذ في القانون العراقي والوسائل اللازمة لمكافحته "، مجلة كلية المأمون، العدد:١٥، ٢٠١٠، ص:١٧٦-١٧٧.

(٦١) لفته، جواد كاظم، " إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في العراق: مدخل تحليل مؤسساتي "، مجلة جامعة تكريت، مصدر سابق، ص:٧٥.

(٦٢) كاظم، هديل مهدي، " دور التقنيات الحديثة في الكشف عن الفساد "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، بحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت، ٢٠٠٧، عدد خاص، ص:٣٧٥.

(٦٣) محمود، بكر إبراهيم، وحميد، سلوان حافظ، ويحيى، السيد إيمان، " تعدد عمل الأجهزة الرقابية ودورها في الحد من الفساد المادي والإداري "، المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص:١١٠٠-١١٠١.

قائمة المصادر:

أولاً: قائمة المصادر العربية:

١- الكواري، علي خليفة، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية "، بشير نافع وآخرون في " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية "، تحرير: الكواري، علي خليفة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٢- الدائم، عبد الله عبد وآخرون، في " التربية والتنوير في المجتمع العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٣- محسن، مصطفى، " في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح"، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

٤- الشريدة، خالد بن عبد العزيز، " رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية " في " الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٥- قدوري، سحر، " إشكاليات بناء المواطنة وسبل تطوير ممارستها "، في " المواطنة رؤية في إشكاليات البناء والإنتاج الاجتماعي "، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٣.

٦- هدية، عبد الله، " الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة " في " الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ". مصدر سابق.

٧- دو توكفيل، الكسيس، " الديمقراطية في أمريكا"، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.

٨- قاموس السياسة، نقلاً عن هادي، رياض عزيز في " المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٩.

٩- قاموس السياسة، نقلاً عن هادي، رياض عزيز في " المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٩.

١٠- هيلز، جون و لوغران، جوليان وبياتشو، دافيد، " الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة الجوهري، محمد، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، ٢٠٠٧.

١١- الغريري، قيس جواد، " المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات"، جريدة الجريدة ٢٠١٠/١٠/١٢، والشرقاوي، وليد، " التعايش السلمي، ثورة لتوجيه المجتمعات، ٢٠١١/٢/٩.

١٢- عبد الدائم، عبد الله، " التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٣- طنطاوي، محمد سيد، " آداب الحوار في الإسلام "، دار النهضة، مصر، ١٩٩٧.
١٤- شيغدل، كريم، " ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق "، في " المواطنة رؤية إشكاليات البناء والاندماج المجتمعي "، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٣.
١٥- حميد، ياسين سعد، " مقومات التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية"،المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية، نيسان،٢٠١١.
١٦- عمارة، أميرة محمد، " دور التعليم في مكافحة الفساد "، بحوث اقتصادية عربية، العددان، ٥٧-٥٨، ٢٠١٢.
١٧- عبد المنعم، سليماني، " المغزى والفرص، المحاظر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، المصري اليوم في ٢٠٠٩/١١/٢٩، الموقع http://www.almasry-alyoum.com/article٢.asp? Article ID=٢٣٤٨٨٥ & Issue ID=١٦٠٤ .
١٨- حشيش، أدهم أحمد، " المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠١٠/٢٨.
١٩- يُنظر: البيلاوي، حازم، " الفن القانوني والحقائق الاقتصادية " عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣، ١٩٧٣.
٢٠- يُنظر: البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية، " مبادرات الإصلاح القانوني والقضائي، ٢٠٠٤.
٢١- يُنظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم من الخطة إلى السوق ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦.
٢٢- البنا، عاطف محمود، " حدود سلطات الضبط الإداري "، مجلة القانون والاقتصاد، سنة ٤٨، العدد، ٢-٣.
٢٣- زرنوقة، صلاح سالم، " تحليل قضايا الفساد في مصر "، في السيد، كامل وزرنوقة، صلاح سالم، " الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية "، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩.
٢٤- حمادي، خالد عبد الله، " التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلى الإدارة الإلكترونية، المفتش العام، العدد المزدوج:٣-٤، ٢٠١١.
٢٥- الفياض، إبراهيم، " محاضرات في القانون الإداري "، أُلقيت سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على طلبة كلية القانون، المرحلة الثانية، الجامعة المستنصرية.

٢٦- الوائلي، ياسر خالد بركات " الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره، أسبابه. مقالة منشورة على الانترنت: بوابة العراق نت .net.www-iraq gate

٢٧- يُنظر: الشامي، حسين، " العامل الاقتصادي والفساد الإداري "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: أنامل جديدة في تقوية النزاهة والمسألة الإدارية "، النهضة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٢٨- جونستون، ميخائيل،ترجمة: البهنسي، محمد، " البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)، العدد: ١٤٩.

٢٩- نصيف، نشأت أحمد، " الكسب غير المشروع عن طريق استغلال النفوذ في القانون العراقي والوسائل اللازمة لمكافحته "، مجلة كلية المأمون، العدد:١٥، ٢٠١٠.

٣٠- كاظم، هديل مهدي، " دور التقنيات الحديثة في الكشف عن الفساد "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، بحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت، ٢٠٠٧، عدد خاص.

٣١- محمود، بكر إبراهيم، وحميد، سلوان حافظ، ويحيى، السيد إيمان، " تعدد عمل الأجهزة الرقابية ودورها في الحد من الفساد المادي والإداري "، المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

ثانياً: قائمة المصادر الأجنبية:

١- Cathernie Kintzler, condorcet, L'instruction publigue et La naissance du Citoyen, porise, Gallimard, ١٩٨٧ .

٢- Kraiyos parawart " Can Equality in Education Be a New Anti-Tools?:Cross-Country Evideace (١٩٩٠-٢٠٠٥) " MPRA paper,on,٦٦٥,٢٠٠٨.

٣- Nadia Fiorino And Emma Galli, " An Analysis of The Determinants of Corruption:Evidence From the Ltalian Regions ", Polis working Paper, No.١٧١ (spetember,٢٠١٠).

٤- Mocan, " What Determines Corruption?: International Evidence from Micro Data ", p.١٠ and Treisman " The Causes of Corruption: A cross-national Study " .

٥- Datrawart, " Can Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tools : Cross-Country Eridence (١٩٩٠-٢٠٠٥) .

٦- Glaeser & Saks, " Corruption in America ".

٧- Amanda E.Maxwell & Richard F.wintars, " politilal corruption in America",Dartmonth College,٢٠٠٤.
chttp,//www.dartmouth.edu govt/docs/winters.pdf.

٨- AIberto Ades & Rafael Di Tella, " National Champians & Corruption: Some Unpleasent Interventionist Arithmetic ", Economic Journal,vol.١٠٧ (July ١٩٩٧).
٩- AIbrto Ades & Rafeal Di, Tella, " The New Econmics of Corruprion: A Survey & Some new Reswlts" , potitical studies,Vol,٥٤ (١٩٩٧).
١٠- Patrawart, " Cau Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tools?: Cross-Conntry Evidence (١٩٩٠-٢٠٠٥).
١١- Frechette, " panel Data Analysis of the Time Varying Dererminants of Corruption " .
١٢- Rudiger Ahrend, " Press Freedom, Human Capital And Corruption ", DELTA Working Paper, No.١١ (Februry ٢٠٠٢) .
١٣- Theo Eicher, Cecilia Garia-penalosa and Tanguy Van ypersele, " Education, Corruption, And the Distrbuition of Income ", Journal of Economic growth,vol,١٤ (August ٢٠٠٩).
١٤- Jeremy Pope, " confronting Corruption: The Elenents of A National integrity System, Berlin, Transparency International Sovrce Book, ٢٠٠٠.